مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العلاقات الصينية السعودية .. الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة

د. مصطفى الدراجي

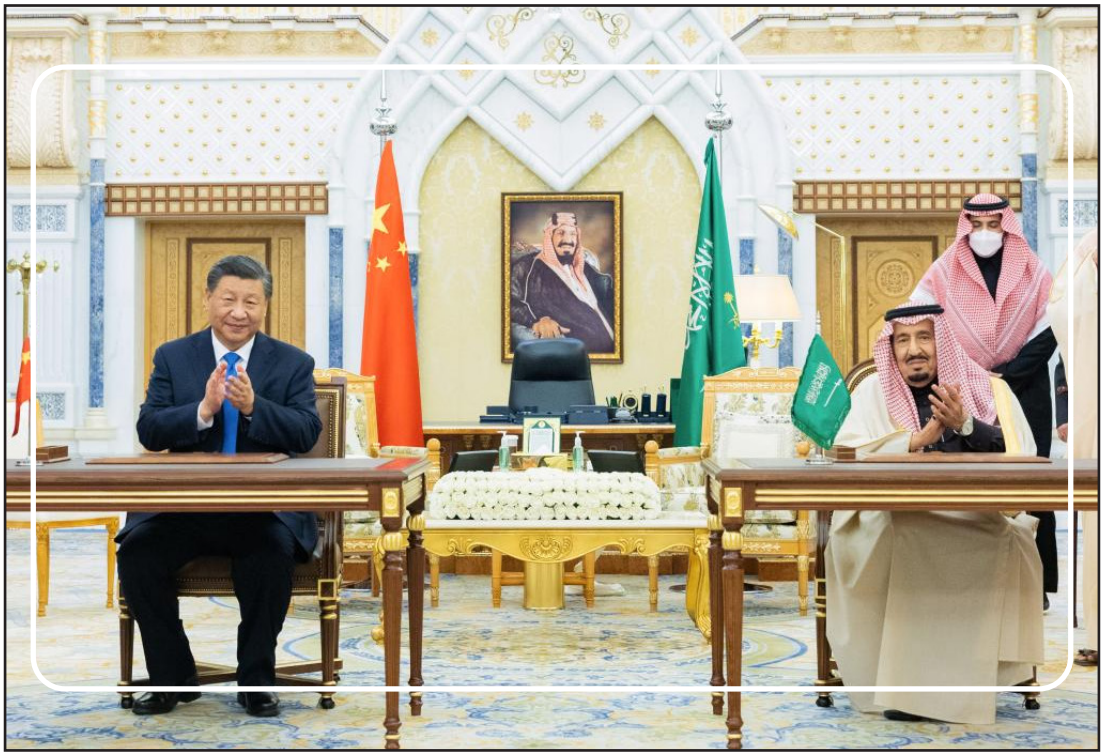

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العلاقات الصينية السعودية .. الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة

د. مصطفى الدراجي*

يعدُّ اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط حديث مقارنة بالدول الكبرى، إذ يعود تاريخ أولى العلاقات الدبلوماسية الصينية مع دول الشرق الأوسط إلى نهايات القرن التاسع عشر، على الرغم من وجود علاقات تاريخية تجارية منذ العصور القديمة، ولكن لم يكن الأمر على سواء في العلاقات السياسية خلال العصور الحديثة.

بمرور الوقت تزايدت أهمية الشرق الأوسط، والمنطقة الخليجية بالتحديد في المدرك الاستراتيجي الصيني، لذلك، أولت الصين أهمية كبيرة للمنطقة، وقامت بتوسيع علاقاتها الدبلوماسية، وزيادة استثماراتها وتبادلها التجاري مع دولها، وأصبح هناك اعتماد متبادل بين الصين وبعض الدول الخليجية من ناحية توفير النفط الخام للصين مقابل توريد البضائع الصينية، ومع زيادة قوة الصين وسعيها إلى إن تكون قطب عالمي ثانٍ غيرت من استراتيجيتها وسياستها الخارجية حيال منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، إذ لم تعد تعتمد على توريد السلع والبضائع لدول المنطقة فحسب، بل امتدت صادراتها إلى بيع السلاح والتقنيات العلمية، وافتتاح المشاريع الاستراتيجية المشتركة، وهي بذلك أصبحت تُزاحم الولايات المتحدة في مناطق نفوذها في الخليج العربي، والأكثر من ذلك أصبحت تقدم نفسها كصانع للسلام في الشرق الأوسط، وليس كمحرضة للحرب مثل الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً عندما استطاعت إن تقود الوساطة للصلح ما بين السعودية وإيران، وهي بذلك تتبع استراتيجية استتباب الأمن، والابتعاد عن الحروب، والانقسامات الدينية والعرقية، ودعم مشاريع المصالحة الدولية من أجل ازدهار عملية التجارة والتنمية التي تقودها وخاصة في الدول التي يمر فيها مشروعها العملاق مشروع الحزام والطريق.

في هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على استراتيجية الصين وسياساتها الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بالتحديد، وتتبع تاريخ علاقة الصين مع المملكة العربية السعودية وفق المجالات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية.

* باحث.

أولاً: الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

تتحدد سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط محدّدة بالسياق المعقد للإقليم، بملاحظة التنافس الشديد بين دول الإقليم من جهة وبين القوى العظمى من جهة أخرى، وعليه، فإن الاستراتيجية الصينية تُعنى بالحفاظ على تحقيق توازن دقيق بين العديد من الأولويات التي قد تتعارض مع بعضها أحياناً، وإقامة العلاقات المتساوية بشكل منعزل بين الدول المختلفة والمتصارعة، علاقات بدأت بالجانب الاقتصادي حتى توسع طموح الصين لتصبح علاقات استراتيجية عسكرية، إن تاريخ بدء اهتمام الصين الملحوظ بالشرق الأوسط والمنطقة العربية بدء من نهايات القرن العشرين، وأخذت رؤاهم تتضح، واستراتيجياتهم تكتمل بداية القرن الحادي والعشرين، وصولاً إلى العام 2016 والذي شهد حدثاً مهماً في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط من خلال سلسلة من التحركات السياسية للصين أهمها الرحلة الأولى للرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى دول الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، ومن ثم إلى الإمارات العربية المتحدة)، والتي شكّلت قدراً كبيراً من الأهمية، حيث أتت بعد تنامي كبير للانخراط الاقتصادي الصيني في المنطقة، وأرسلت رسالة واضحة إلى دول المنطقة تعبر فيها عن أهميتها بالنسبة للصين، وأخذت العلاقات بالاتساع لتصبح علاقات استراتيجية مع عدد مهم من الدول العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية، وعقدت قمم استراتيجية دورية بين المملكة العربية السعودية والصين من جهة، والصين والدول العربية من جه أخرى، وفي الآونة الأخيرة تعدى اهتمام الصين بالمنطقة العربية الجانب الاقتصادي، ليصبح لديها اهتمام سياسي بمشكلات المنطقة حتى تدخلت في مسألة الصلح بين السعودية إيران، وأصبحت بذلك تنافس الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، التي طالما نظر إليها بوصفها منطقة نفوذ أمريكي.

وبعد توجه الصين إلى الشرق الأوسط وبالتحديد إلى المنطقة العربية لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، حددت سياستها بعدة استراتيجيات ترسم مسارها وتحقق طموحاتها المستقبلية بالتنافس مع الولايات المتحدة كقطب ثانٍ في مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط، ومن أهم الاستراتيجيات الحاكمة للسلوك الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي هي:

1. منتدى التعاون الصيني العربي.

هو أول إطار للتعاون الجماعي العربي – الصيني، تأسس في الثلاثين من يناير عام 2004، أثناء زيارة الرئيس الصيني السابق هو جين تاو إلى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، يضم منتدى

التعاون الصيني العربي (22) عضواً في جامعة الدول العربية، وهدفه تعزيز الحوار والتعاون وتدعيم السلام والتنمية، لدى المنتدى (17) آلية تعاون، منها الاجتماع الوزاري، واجتماع كبار المسؤولين، والحوار السياسي الاستراتيجي على مستوى كبار المسؤولين، وندوة العلاقات الصينية العربية، والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية والمنتدى الصيني العربي للإصلاح والتنمية، ومؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب، وندوة الاستثمارات ومؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة ومهرجان الفنون العربية، مهرجان الفنون الصينية[1]، ويمكن القول على هذا: إن المنتدى كان بداية العلاقات الرسمية وعلى كافة المستويات بين الصين والدول العربية، وجاء في البيان التأسيسي أن المنتدى يهدف إلى الحوار والتعاون ودفع عجلة التنمية والتقدم بين الجانبين، إذن هدف الصين التعاون مع الدول العربية في بادئ الأمر من بوابة المنظمات العربية، وتعاون أشمل وأعم من التعاون بين دول واحدة بحد ذاتها

2. خطة الرؤية والإجراءات.

قدمت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية إعلان (خطة الرؤية والإجراءات) للمبادرة والتي تضمنت مبادرة الحزام والطريق، وطريق الحرير البحري للقرن الـ 21، في 28 آذار/ مارس 2015، وتؤكد الوثيقة على أنه بما أن العالم يتجه نحو التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية والمزيد من التنوع الثقافي، فإن المبادرة سوف تشجع تطوير البنية التحتية والتعاون التجاري والمالي والتبادل الثقافي والعلمي، وتهدف «الممرات الاقتصادية» إلى دمج مناطق محددة، بينما ينبغي أن تساعد آليات للتعاون على تنفيذ المبادرة، وبذلك يعني حجم ونطاق المبادرة أن الخطط ستظل قيد المراجعة المستمرة، وفيما يتعلق بتعزيز (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، تشجع الخطة الدول على المشاركة والانخراط في بناء البنية التحتية للموانئ وتبادل تكنولوجيا المعلومات في مجال الخدمات اللوجستية لتعزيز التجارة «من ميناء إلى ميناء».

كما تم تسليط الضوء أيضاً على البنية التحتية للطاقة باعتبارها مجالًا مهماً للتعاون لضمان أمن خطوط أنابيب النفط والغاز، وتشمل فرص الاستثمار المتبادلة كلاً من الطاقة التقليدية والمصادر المختلفة للطاقة المتجددة. ويهدف بناء شبكات إمدادات الطاقة العابرة للحدود إلى زيادة أمن الطاقة في المنطقة بأكملها، وتشمل مناطق التمدد التجاري الصيني الشرق الأوسط، وبالأخص المنطقة العربية لاحتواها على مصادر الطاقة، إذاً لا بدّ أن يمتد طريق الحرير إلى الخليج العربي كونه

1. تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الجديد، صحيفة الشعب اليومية أونلاين،2022:12:02، http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1202/c31660-10179236

مصدر من مصادر الطاقة إلى الصين وحلقة الوصل بين آسيا وأوروبا [2].

ويرى الدكتور موردخاي شازيز، مؤلف كتاب (دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط: الشراكة الاستراتيجية للحزام والطريق) بهذا الخصوص: (من الناحية الاستراتيجية، تكشف مبادرة الحزام والطريق عن كيف تسعى الصين إلى إسقاط الهيمنة الغربية الأمريكية في منطقة (الشرق الأوسط) سلمياً، ويضيف: «العلاقة بين مبادرة الحزام والطريق والشراكات الاستراتيجية التي توجدها في المنطقة، تسمح لها بالسيطرة تدريجياً على المنطقة دون خلق توترات مع الولايات المتحدة أو الغرب، وبعبارة أخرى، فإن المبادرة هي خطة صينية متطورة لنقل الهيمنة من الغرب والولايات المتحدة إلى الصين دون حرب أو صراع)[3].

إذن جاءت الخطة بشيء جديد تمثل بخروج الصين عن المألوف في التصنيع والتصدير فقط، وأصبحت تسعى للفتح والسيطرة على أسواق جديدة، تزاحم فيها وجود الولايات المتحدة، ومن هذه الأسواق المهمة بالنسبة لها من حيث التصدير والاستيراد أسواق الشرق الأوسط وبالأخص الخليج العربي، لذا، كان لا بد لطريق الحرير أن يمر بدول الخليج العربي.

ثالثاً: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية.

تعتمد الصين في تعاملها مع دول الشرق الأوسط أيضاً على استراتيجية عرفت بـ(وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية) والتي أصدرتها بكين في 13 / يناير/ 2016، وتلخّص رؤية الصين للمنطقة، ومن الأمور الأساسية التي تضمنتها الورقة هي تشكيل معادلة التعاون (3+2+1)، إذ يمثل الرقم (1) الطاقة بوصفها مصلحة أساسية، ويمثل الرقم (2) البنية التحتية وكذلك التجارة والاستثمار، بينما يمثل الرقم (3) التعاون في مجالات الطاقة النووية، والأقمار الصناعية، ومصادر الطاقة الجديدة.

وتنعكس محورية التعاون الصيني مع دول الشرق الأوسط في وثيقة سياسية الصين، والتي تنص على التزام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،

2. علاء الدين أبو زينة، ما هي مبادرة الحزام والطريق.. نظرة عامة، 08 شباط 2020، صحيفة الغدر الأردن، https://alghad.com/Section-171/.

3. «الحزام والطريق» . إستراتيجية الصين للهيمنة على الشرق الأوسط، موقع قناة DW، https://www.dw.com/ar -57360747

والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، وهي بذلك أعطت رسالة طمأنة للدول العربية بعدم المساس بالأنظمة السياسة أياً كانت، وعدم إثارة مسألة حقوق الإنسان، وعدم التلاعب بورقة الأقليات ودعمها، وتركز على الجانب الاقتصادي والمنفعة المتبادلة، والتطلع للتعايش السلمي الداخلي بين شعوب المنطقة، من أجل عمليات اقتصادية وتدفق للبضائع بعيداً عن الحروب والتوترات والتقاطعات الإقليمية بين دول الشرق الأوسط.

إذ تسعى الصين إلى بناء شراكات استراتيجية مع الحد بشكل كبير من الالتزامات الأمنية أو المواقف السياسية بُغية الحفاظ على مصالحها الإقليمية، وتسعى أيضاً إلى الحفاظ على علاقات ثنائية مميزة مع الدول المختلفة، المدفوعة بالأهداف بدلاً من التهديد، وفقاً لما أشار إليه الباحث، جورج ستروفر، في دراسة منشورة في المجلة الصينية للسياسة الدولية عام 2017 بعنوان (دبلوماسية الشراكة الصينية: التوافق الدولي القائم على المصالح أو الأيديولوجية) وذلك من خلال اتفاق الصين مع الأطراف المختلفة على التعاون ضمن حدود المصالح المشتركة مع إدارة مجالات التنافس المحتملة.

وعلى وفق تلك الاستراتيجيات الصينية، صاغت الصين رؤية واضحة لعملية الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية وفق خطوط واضحة رسمتها لنفسها كمحددات لسياستها الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط، والدول العربية، وتتمثل بالتالي[4]:

1- يعدُّ عدم التدخل هو أحد المبادئ الشاملة لسياسة الصين الخارجية، حيث تحرص الصين على ألّا يُنظر إليها وكأنها تتدخل في الشؤون المحلية لدول الشرق الأوسط، أو أنها تتخذ موقفاً واضحاً بشأن بعض المسائل الإقليمية المثيرة للخلافات.

2- تدعم الصين استقرار البنية السياسية لدول الشرق الأوسط.

3- لا تهتم الصين بطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة، وبترويج أيديولوجيتها في الخارج، وتتفق مع العديد من دول المنطقة في نظرتها إلى الدعوات الليبرالية والديمقراطية من حيث اعتبارها أدوات تخص الدول الغربية.

4. الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي، موقع ستراتيجيكس، 7/7/2022، https://strategiecs.com/ar/analyses

4- ما يهم الصين في المنطقة هو تأمين أكبر قدر من الاستقرار الأمني، كمتطلب رئيس للتنمية الاقتصادية، بحيث تتمكن من إطلاق برامج الطرق وسكك الحديد والموانئ وأنظمة الاتصالات والمدن التجارية الحرة في ظل بيئة أمنية مستقرة، وقد قدمت الصين مساعدات اقتصادية لتطوير قدرات دول المنطقة على ضمان الاستقرار، بلغت قيمتها 300 مليون دولار أمريكي، وفقاً لـ «الإعلان التنفيذي الصيني العربي» الخاص بمبادرة «الحزام والطريق» لعام 2018.

إذن تاريخياً الصين تفادت التورّط في صراعات المنطقة أو اتّخاذ مواقف مباشرة بشأن الخلافات الشائكة، وبدلاً من تحدّي هيمنة الولايات المتحدة وتفوّقها العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، استفادت الصين، كقوة عظمى ثانوية، من الغطاء الأمني الأميركي من دون أن تسهم فيه، ومن دون أن تتكبّد الكلفة الأمنية نفسها التي تكبّدتها الولايات المتحدة، ومن دون أن تواجه المعضلات الاستراتيجية ذاتها، لكن هذا الواقع يتبدّل اليوم، فمن خلال التوسط في اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض وطهران، يتضح أن الصين بدت للعلن أنها تخوض غمار منعطف جديد يرتكز على توسيع انخراطها في المنطقة عبر الانتقال من التبادل الاقتصادي إلى حل النزاعات بشكل تفاوضي.

يعني هذا أن طموحات الصين لم تعد فقط مقتصرة على العامل الاقتصادي، بل تدرك أنها قوة كبيرة، وترى أنها تمتلك الإمكانيات كافة لمزاحمة الولايات المتحدة وأن تجعل من نفسها قطب منافس لها، وخاصة في أماكن نفوذها، لكن الاستراتيجية الصينية تقضي بأن المنافسة مع الولايات المتحدة الآن لا يمكن أن تكون على وفق قواعد التصعيد العسكري أو الدبلوماسية المتشددة كما بين الولايات المتحدة وروسيا، بل أنها تنافسها وفق فكرة القوة الناعمة وترغيب أصدقائها، وهي بذلك لا تثير أي توترات في علاقتها مع الولايات المتحدة، وبذلك يمكن القول: إن الصين تسعى تدرجياً إلى أن تكون قوة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، ومنافس للولايات المتحدة في مناطق نفوذها، وهي بذلك انتقلت من التنافس الاقتصادي إلى التنافس الجيوستراتيجي، ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدركت توجهات الصين وبدأت بعرقلة مشاريعها الاستراتيجية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ففي كانون الأول/ ديسمبر عام 2021، تدخلت الولايات المتحدة لوقف بناء ميناء (خليفة التجاري)، والذي يبعد (50 كم) عن مركز مدينة أبوظبي من جانب شركات صينية، وفي نيسان/ أبريل عام 2022، تدخلت لوقف صفقة كبيرة تشتري بموجبها السعودية أسلحة صينية، بينما نجحت الصين في إقناع السعودية في العام 2021 لتصبح ”شريكا

في الحوار في ''منظمة شنغهاي للتعاون''.

وعليه، يلاحظ أن الصين تحاول رسم ملامح علاقاتها مع دول المنطقة وإيجاد حقائق جيوسياسية جديدة تجسّد تنامي الدور المحوري للصين وقدرتها على تعزيز دائرة عمقها الاستراتيجي في المنطقة، عبر تشييد جسور التعاون والشراكات الاستراتيجية باختلاف طبيعتها وأبعادها المختلفة، في سياق إعادة توجيه مواردها الاستراتيجية وخبراتها باتجاه تحقيق مصالحها القومية.

وفي هذا الصدد يرى (جونثان فولتون Jonathan Fulton) في معرض تقييمه للسياسة الصينية تجاه دول منطقة الخليج العربي خلال السنوات العشرين الماضية، تحت عنوان (الصين تحاول دق إسفين بين أميركا والخليج)، قائلاً: (إن بكين تبنّت نهجاً استراتيجياً للتحوط، وهو خيار القوى العالمية من الدرجة الثانية، بحسب نظرية العلاقات الدولية، من خلال الرغبة في مواصلة جني الفوائد من نظام إقليمي يناسب طموحاتها وتعميق علاقاتها مع مختلف دول المنطقة من دون استثناء أحد، وعدم استعداء أميركا، الدولة الأقوى في التوازن الإقليمي، وعادةً ما يبدأ ذلك بعلاقات اقتصادية متدرجة نحو علاقات سياسية أعمق، مع تعزيز النفوذ والسلطة ببطء في المنطقة)[5].

من جانب آخر، يتبين لنا أن التحركات الصينية تجاه الفضاءات الجيوسياسية الحيوية ومنها منطقة الخليج العربي عكست تحولات استراتيجية بمنطق الفعل الاستراتيجي الصيني في تقوية قدراتها الاستراتيجية على مواجهة الولايات المتحدة في المجالات الجغرافية الحيوية، حيث تسعى الصين إلى تشكيل تحالف عسكري مع إيران من خلال بناء قواعد عسكرية على ميناء ''تشابهار'' الإيراني، الذي يقع جنوب شرق إيران في محافظة سيستان وبلوشستان، ويسهل الميناء الوصول إلى المحيط الهندي وكذلك بحر عمان والخليج العربي، وذلك من أجل تعزيز موقفها التنافسي مع إعلان الولايات المتحدة استراتيجيتها تجاه منطقة المحيطين الهادي والهندي، وبالتالي، تمثل تطوراً يهدد المصالح الأمريكية في الإقليم، وعليه، سيكون لأي توسع في النشاط العسكري لكل من إيران والصين في المنطقة تأثير على القاعدة العسكرية الأمريكية في جزيرة ''دييغو غارسيا''[6].

5. خالد اليماني، ''العلاقات الصينية – الشرق أوسطية والمحاذير الكونية''، موقع اندبندنت، 5/2/2022، https://www.independentarabia.com/node/301041

6. جنان خليفه يوسف وفراس عباس هاشم، ركائز الاستراتيجية الصينية وديناميكياتها التفاعلية في منطقة الخليج العربي (الأبعاد، الفرص، التحديات)، المركز الديمقراطي العربي، 23. يوليو 2022، https://www.democraticac.de/?p=83476

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن التحركات الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، عكست تحولات استراتيجية يشهدها منطق الفعل السياسي الصيني في تقوية قدراتها الاستراتيجية في ساحات التنافس الجيوسياسية ومنها منطقة الخليج العربي التي تعد منطقة نفوذ أمريكي تاريخياً، فضلاً عن ذلك، تسعى الصين إلى دعم توجهاتها في تامين مصادر الطاقة، وأيضاً ترك انطباعاً بانها قوى دولية عظمى لا يمكن تجاهل مصالحها.

ثانيا: العلاقات السعودية – الصينية

لم تكن العلاقات السعودية الصينية تسير على وتيرة واحدة، فراوحت من القطيعة التامة إلى الاقتراب الحذر المقتصر على المصالح، إلى التعاون في المشاريع الاستراتيجية، فالمملكة ترغب بتعويض النقص في أسوقها وخاصة مشتريات السلاح من الصين في المقابل ترغب الصين بسوق اقتصادي قوي في الخليج، وتسعى إلى توسيع انتشارها العسكري بدافع اقتصادي لكن بحذر من الولايات المتحدة الأمريكية لأن الأخيرة تعد الخليج العربي منطقة نفوذ لها لا يمكن لأي قوة مشاركتها هذا الموقع المهم، بالمقابل المملكة تدرك أنه لا يمكن الاعتماد في توفير كل احتياجاتها لضمان أمنها على الولايات المتحدة؛ لأنها تخضع لمزاج وأفكار الحزبين وهي بحالة غير مستقرة في علاقاتها مع السعودية، ولا بد من إيجاد شريك آخر متمثل بالصين، لكنها تدرك أيضاً أن الصين لا تملك أي قوة عسكرية في الخليج العربي، وبذلك هي غير قادة على توفير أي ضمانات أمنية للمملكة، فاقتصرت علاقتها مع الصين على التعامل الاقتصادي، وتوفير بعض احتياجاتها للأمن الوطني السعودي، تلك الاحتياجات التي تمتنع الولايات المتحدة عن توفيرها لمختلف الأسباب والظروف.

لذلك، سنستعرض أوجه التعاون السعودي الصيني، على الصعيد الدبلوماسي، والاقتصادي، والعسكري، ومستقبل التعاون بين البلدين.

1. العلاقات الدبلوماسية

لم تعترف المملكة العربية السعودية بالصين الشعبية عند قيامها كدولة في العام 1949، ولم يتبدل موقفها حتى سنة 1975، حيث انحازت الرياض في تلك الفترة للموقف الأمريكي الداعم للصين الوطنية (تايوان)[7].

7. هاشم بمبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، 1955-1975، ترجمة: سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، 1975، بيروت، ص-ص 224-222.

وكان أول اتصال بين الصين الجديدة والمملكة العربية السعودية في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز سنة 1955، عندما التقى رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك (شو آن لاي) مع الأمير فيصل بن عبد العزيز، ولي العهد ووزير خارجية السعودية في ذلك الوقت، كان مدخل اللقاء هو ترتيب إجراءات دخول الصينيين المسلمين إلى المملكة لأداء فريضة الحج بعد أن منعت السعودية دخول الصينيين إلى أراضيها عقب تولي الحزب الشيوعي الصيني السلطة في الصين، بعد هذا اللقاء سمحت السعودية للحجاج الصينيين بزيارة الأماكن المقدسة، في سنة 1985، ترأس وفد الحج الصيني مسؤول صيني مسلم، هو الرئيس الأسبق لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم (خه بو لي)، ولعل هذه الزيارة كانت نقطة تحول مهمة في نظرة القيادة السعودية لوضع المسلمين في الصين، فالسيد (خه بو لي) كان بدرجة وزير، وشرح للمسؤولين في المملكة السياسات الصينية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بحرية العقيدة، بعد انتهاج الصين سياسة الإصلاح والانفتاح.

ولم تعترف السعودية بالصين الشعبية، ولم تكلل العلاقة بتبادل السفراء إلا بعد 15 عاماً؛ وذلك بسبب استمرار الرياض في الاعتراف بتايوان، وخلال هذه الفترة كانت العلاقات فاترة بين البلدين، إلى غاية 1980، عندما حدثت أزمة بين الرياض وواشنطن، التي رفضت بيع خزانات وقود بعيدة لطائرات «إف 15 إيغل» للسعودية، ما دفع الأخيرة للبحث عن بدائل، وكانت الصين إحدى هذه الخيارات، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1985، انعقد أول اجتماع رسمي بين الصين والسعودية في عمان، وبعده بثلاثة أعوام اتفق البلدان على تزويد الرياض ما بين (50) إلى (60) صاروخاً من نوع «دونغ فنغ 3» الصينية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية[8].

وقد جعلت التغيّرات الدولية في نهاية ثمانينات القرن الماضي السعودية والصين تتحركان بقوة نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية، وبالفعل وقّع البلدان مذكرات لتبادل التمثيل التجاري في نوفمبر سنة 1988، وفي يوليو سنة 1990، أعلن البلدان إقامة العلاقات الدبلوماسية، وفي إبريل 1993، فتحت الصين قنصلية في مدينة جدة السعودية وفي إبريل 1998، وافقت الصين أن تفتح السعودية قنصلية عامة في هونغ كونغ.

ومن الملاحظ أن الصين كانت مهتمة للغاية منذ البداية بدفع العلاقات مع السعودية إلى الأمام، فبعد سنة واحدة من بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما، قام رئيس مجلس الدولة الصيني

8. احمد البرصان، السياسة الخارجية الصينية والشرق أوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 57، الأردن، 2011، ص 48.

الأسبق (لي بنغ) بزيارة إلى المملكة، في يوليو 1991، بعد أن قطعت الرياض علاقاتها بتايوان، التي استمرت لأكثر من أربعة عقود في عام 1990، في حين كانت زيارة ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى بكين في أكتوبر 1998 هي أول زيارة سعودية على المستوى القيادي إلى الصين، وفي سنة 1999 قام الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) بزيارة إلى المملكة، وشهدت تلك الزيارة توقيع عدد كبير من الاتفاقات بين البلدين في مجالات مختلفة.

وشكلت زيارة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، إلى الصين في 2017 بصحبة وفد كبير، نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين باعتبارها أول زيارة رسمية لعاهل سعودي إلى بكين، وجاءت عقب زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) للرياض في 2016 [9].

وعلى هامش زيارة الملك سلمان لبكين، وقّع الطرفان اتفاقيات بأكثر من (65) مليار دولار، بينها إنشاء مصنع صيني للطائرات من دون طيار بالسعودية، بعد رفض الولايات المتحدة تزويد الرياض بهذه التكنولوجيا، وفي نفس العام، وافق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على مساعدة السعودية على بناء برنامجها النووي السلمي، حتى لا تلجأ إلى دولة أخرى، لكن المفاوضات انهارت بعد أن رفضت السعودية أن تكون طرفاً في أي اتفاق من شأنه أن يحرمها من إمكانية أن تتولى بنفسها تخصيب اليورانيوم، للتوجه بعد ذلك إلى الصين وتعقد معها صفقة لبناء لها مفاعلات نووية للأغراض السلمية، وفي 2019 أجرى ولي العهد محادثات مع الرئيس الصيني في بكين، أبرما خلالها اتفاقاً نفطياً بقيمة (10) مليارات دولار[10].

2. العلاقات الاقتصادية

كانت بداية التعاون الاقتصادي السعودي الصيني بشكل كبير مع زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الأولى إلى السعودية في يناير/كانون الثاني 2017، تم خلالها التوقيع على 14 اتفاقية، شملت التعاون في مجالات الفضاء والعلوم والطاقة المتجددة، وقد أُعلن خلال الزيارة رفع مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة رفيعة المستوى، وفي مارس/ آذار 2017 قام الملك سلمان بن عبد العزيز بزيارة رسمية إلى

9. السعودية والصين.. حدود الشراكة وآفاقها، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 13-02-2020، https://fikercenter.com

10. Abdu Mohammed، مباحثات سعودية صينية لتسعير بعض الصادرات النفطية إلى الصين باليوان، مارس 19, 2022، https://waltainfo.com/arabic

الصين، ليكون أول عاهل سعودي يزورها، ووقّع الجانبان فيها اتفاقيات تجاوزت قيمتها (65) مليار دولار، من بينها إنشاء مصنع صيني للطائرات العسكرية من دون طيار في المملكة، وفي فبراير/ شباط 2019 زار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الصين كمحطة ثالثة في جولته التي شملت باكستان والهند، وخلال تلك الزيارة تم التوقيع على (15) اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الحكومتين الصينية والسعودية في مجالات متعددة، من أبرزها الطاقة، وتخزين الزيوت، ومجالات التعدين والتجارة، وكذلك تم توقيع اتفاقية مع وزارة الإسكان السعودية لإنشاء مدينة جديدة في ضاحية (الأصفر)، وتوقيع اتفاقية أخرى لتنمية (طريق الحرير المعلوماتي)، كما شملت الاتفاقيات مذكرة تفاهم بين وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية للتعاون في المجال العلمي، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الموارد المائية[11].

ومنذ عام 2000 زاد حجم التبادل، وأصبحت الصين بعد ذلك الشريك التجاري الأول للسعودية تليها الولايات المتحدة، إذ قفز التبادل التجاري بين السعودية والصين من (3) مليارات دولار في عام 2000، إلى (67) مليار دولار في 2020، أي أنه تضاعف أكثر من (22) مرة خلال عقدين، كذلك تمكنت السعودية خلال هذه السنوات القليلة من أن تصبح المصدِّر الأول للنفط إلى الصين، متفوقة على روسيا، الجارة الشمالية والشريك الاستراتيجي لبكين.

إذ صدّرت السعودية ما معدله (1.8) مليون برميل يومياً في نوفمبر/ تشرين الأول 2021، متراجعة عن معدل (2.06) مليون برميل يومياً في نوفمبر 2020، ومع ذلك حافظت على تقدمها على روسيا التي بلغت صادراتها إلى الصين (1.67) مليون برميل يومياً بشكل مستقر، وهذه الكميات الهامة من الصادرات النفطية السعودية للصين، جعلت الميزان التجاري لصالح الرياض بـ (11) مليار دولار، حيث صدرت للصين (39) مليار دولار، واستوردت منها (28) مليار دولار في 2020، بحسب بيانات موقع (ITC Trade)[12]. وتظهر بيانات الجمارك الصينية في الأشهر العشرة الأولى من 2022 أن السعودية هي أكبر موردي النفط للصين، فهي منشأ (18) بالمئة من إجمالي مشتريات الصين من النفط الخام، وبلغ إجمالي الواردات (73.54)

11. السعودية والصين .. حدود الشراكة وآفاقها، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 13-02-2020، https://fikercenter.com

12. محمد الحمزة، السعودية والصين.. شراكة استراتيجية، جريدة الرياض، 17 أغسطس 2022، https://www.alriyadh.com/1966901

مليون طن (1.77 مليون برميل في اليوم) ، بقيمة (55.5) مليار دولار، ولدى عملاق النفط السعودي أرامكو صفقات توريد سنوية مع عدد من المصافي الصينية، من بينها سينوبك ومؤسسة البترول الوطنية الصينية والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري وسينوكيم وشركة شمال الصين للصناعات (نورينكو) وشركة تشجيانغ الخاصة للبتروكيماويات[13].

واحتلت الصين مركز الشريك التجاري الأول للمملكة لآخر (5) سنوات، إذ كانت الوجهة الأولى لصادرات السعودية وارداتها الخارجية منذ العام 2018، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الخمس الماضية (2017-2021) 1.2 تريليون ريال (320 مليار دولار)، وبلغ حجم التجارة البينية بين السعودية والصين في العام 2021 نحو (309) مليارات ريال (82.4 مليار دولار)، بزيادة قدرها (39%) عن العام 2020، كما بلغ إجمالي حجم الصادرات السعودية إلى الصين (192) مليار ريال (51.2 مليار دولار)، منها صادرات غير نفطية بقيمة (41) مليار ريال (10.9 مليارات دولار)[14]، وهذه الأرقام تعكس كيف تمكنت الصين من تعزيز علاقاتها مع السعودية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة من بوابة التعاون التجاري والعسكري، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة، التي استغلت بكين الاضطراب الذي شهدته السنوات الماضية في طريقة تعامل واشنطن مع الرياض لملء المساحات الشاغرة التي تركتها واشنطن في أكبر دولة خليجية.

وفي يونيو 2021، كشفت صحيفة «الاقتصادية» السعودية أن الرياض استحوذت على (20.3٪) من استثمارات الصين في العالم العربي خلال عقد ونصف – منذ 2005 حتى عام 2020- البالغة (196.9) مليار دولار، ووفقاً للصحيفة، فإن السعودية أكبر الدول العربية استقبالاً للاستثمارات الصينية خلال الفترة المذكورة بنحو (39.9) مليار دولار[15].

غير أن النفط، وإن كان يمثل ركناً هاماً في العلاقات الاقتصادية الصينية – السعودية، لكنه ليس كل ما يربط البلدين، فهناك أوجه أخرى لتلك العلاقات ومنها الاستثمارات المشتركة في مجالات عديدة، فالسعودية موطن (62) شركة صينية مسجلة يعمل بها (22) ألف فرد، منهم

13. من النفط إلى الجيش.. إلى أين وصلت العلاقات بين السعودية والصين؟، موقع قناة الحرة، 06 ديسمبر 2022، https://www.alhurra.com/saudi-arabia

14. أحمد عبد الله، السعودية والصين.. علاقات اقتصادية متنامية واتفاقيات ثنائية بـ 50 مليار دولار، موقع الجزيرة، 20/12/2022، https://www.aljazeera.net/ebusiness

15 المملكة والصين ... تاريخ حافل وآفاق مستقبلية مشرقة، وكالة الانباء السعودية، 2022/12/06، https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2407151

نحو (16) ألف صيني، ويجري العمل بالمملكة في أكثر من مائة مشروع صيني- سعودي مشترك باستثمارات تزيد عن سبعة مليارات دولار أمريكي، إضافة إلى العلاقات الثقافية مثل تبادل البعثات الدراسية وزيادة البعثات الدراسية السعودية إلى الصين بمختلف المجالات.

3. العلاقات العسكرية

اتخذت العلاقات العسكرية بين بكين والرياض منذ بدايتها نهجاً مختلفاً حيث طغى عليها الطابع السري الذي أقلق راحة دول منافسة للصين، وتميزت العلاقة بين البلدين بأنها واضحة المعالم ومبنية على تبادل للمصالح واحترام للسياسة الداخلية، مما دفع القيادة السعودية للاقتناع (بأن مصالح المملكة الاستراتيجية لا يمكن الحفاظ عليها بالتعامل مع حلفاء غير موثوقين في ظل تصاعد النفوذ الإيراني المهدد للأمن الاستراتيجي للمملكة وللمنطقة).

وسبقت العلاقات العسكرية نظيرتها الدبلوماسية بين الرياض وبكين، فالسعودية كانت حتى العام 1975 ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كدولة، ولكن في العام 1980 بدأت ملامح تعاون عسكري تتبلور بين البلدين بعد أن رفضت الولايات المتحدة بيع خزانات وقود بعيدة لطائرات إف – 15 إيغل للسعودية كما سبقت الإشارة.

وفي نوفمبر 1985، انعقد أول اجتماع رسمي بين الصين والسعودية في عمان، وفي عام 1987 خلال فترة حكم الملك فهد، تمكنت المملكة من الحصول على صواريخ بالستية استراتيجية ما بين (50) إلى (60) صاروخاً من نوع "دونغ فنغ 3" وهي صواريخ متوسطة المدى قادرة على حمل الرؤوس النووية وتنتمي إلى منظومة دونغ فنغ (رياح الشرق) التي دشنت الصين تصنيعها في إطار تعاونها العسكري مع الاتحاد السوفييتي وفق اتفاقية الصداقة والتحالف المبرمة بينهما في العام 1950، فاجأت المخابرات المركزية الأمريكية التي لم تعلم بالأمر إلا بواسطة الأقمار الصناعية، وبعد أن أصبحت الصواريخ في قواعدها جنوب العاصمة الرياض، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بقيت هذه الصواريخ طي الكتمان ولم تظهر أية صورة أو معلومة عنها إلا بعد (27) سنة، وذلك خلال مناورات (سيف عبد الله) سنة 2014 حيث ظهرت تلك الصواريخ وهي من نوع DF-3 التي يصل مداها إلى (4000) كم في العرض العسكري[16].

16. أحمد البرصان، السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، العدد 57، بيروت، 2011، ص 48.

وكانت المفاوضات بين البلدين قد فتحت مجالاً واسعاً اكتشف من خلاله السعوديون الكثير من الصفات المميزة لدى الصينيين، ومن ذلك الجدية والانضباط والالتزام بأدق التفاصيل واحترام إرادة الآخرين، عكس الدول الغربية التي تمارس الكثير من العجرفة في تعاملها مع الآخر المختلف وتحاول فرض وصايتها على الدول النامية والصاعدة.

في عام 1990 اشترت السعودية من الصين (60) صاروخاً بالستياً متوسط المدى قادراً على حمل رؤوس نووية.

وفي عام 2007، حدّثت السعودية ترسانتها من الصواريخ الصينية من طراز (CSS- 2) التي تعمل بالوقود السائل، واستبدلتها بصواريخ (CSS- 5) أكثر تقدماً، تعمل بالوقود الصلب، وتم تصميم كلا النوعين لحمل رؤوس نووية، ولكن بسبب إصرار الولايات المتحدة كما أفادت التقارير، تم تكييف الصواريخ الأحدث طرازاً لكي تحمل رؤوساً حربية غير نووية فقط.

وفي 2012 وقّع رئيس مجلس الدولة الصيني ـ رئيس الوزراء ـ (ون جيا باو) اتفاق التعاون المشترك في مجال الطاقة النووية مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجال تطوير واستخدام الطاقة الذرية مع التركيز على صيانة وتطوير محطات الطاقة النووية ومفاعلات الأبحاث وكذلك مكونات الوقود النووي، كذلك في العام 2017 وقّع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال زيارته للصين اتفاقية تعاون في مجال أبحاث الفضاء بين البلدين حيث قرر السعوديون إنشاء بنية تحتية للبحث والتطوير والإنتاج للأقمار الصناعية بمساعدة صينية من أجل الحصول على الاستقلال في هذا المجال.

وفي 2018 وقعت السعودية والصين مذكرة تفاهم في مجال الطاقة النووية، وبموجب الاتفاقية الموقعة بين الشركة النووية الوطنية الصينية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية، سيسرع الجانبان عملية التنقيب عن مادتي اليورانيوم والثوريوم في السعودية لتلبية احتياجات البلاد من المواد المشعة.

وفي عام 2020 أشارت صحيفة (وول ستريت جورنال) في خبر مفاده أن السعودية، بمساعدة الصين، بنت مصنعاً لمعالجة اليورانيوم الخام، ويقع المصنع بالقرب من بلدة العلا النائية، في شمال غرب المملكة، في منتصف الطريق تقريباً بين المدينة المنورة وتبوك، على الجانب الأبعد من إيران، ويتمثل دور المصنع في إنتاج (الكعكة الصفراء)، وهي شكل شبه مصنّع (معالج) من

اليورانيوم، الذي يشكل بدوره المكوّن الرئيس لكل من مفاعلات الطاقة النووية والقنابل الذرية[17].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن معالجة اليورانيوم تسير بشكل متلازم، فهي تبدأ من استخراجه إلى معالجته (لصنع الكعكة الصفراء)، وصولاً إلى تحويله إلى ثاني الأكسيد ومَعْدن، وبعدها إلى غاز (سادس فلوريد)، وأخيراً يصل إلى مرحلة التخصيب، وقد أنجزت السعودية حالياً المرحلتين الأوليتين، ومن منظور الانتشار، لا تتألف العملية من عدة خطوات يتم فيها إتقان مهارة ما قبل البدء في المرحلة التالية، فهناك احتمالات وجود مصنع تحويل، ومصنع تغويز، ومصنع تخصيب أو اثنين في مختلف مراحل الإنجاز، في أجزاء نائية أخرى من المملكة، أو مخفية عن أنظار الجميع، كذلك كشفت المصادر الاستخبارية الأمريكية أن الصين كانت تبني مصنعاً للصواريخ النووية في الصحراء السعودية، وكان تصميم المصنع متطابقاً تقريباً مع المخطط الذي تمّ بناؤه في باكستان في تسعينيات القرن الماضي.

ومن المتوقع أن الصين ستعمل على مساعدة السعودية لامتلاك تكنولوجيا نووية أو حتى امتلاكها يورانيوم عالي التخصيب عند إعلان امتلاك إيران السلاح النووي، وهذا هو حال التاريخ الصيني في مساعدة باكستان، إذ تشير التقارير أن باكستان كانت تخوض سباقاً لامتلاك قدرات على صنع أسلحة نووية في أوائل الثمانينيات، حين لم تكن محطة تحويل اليورانيوم التابعة لها تعمل بشكل صحيح، وتمكنت من التغلب على هذا المأزق مؤقتاً في أيار/مايو 1981، عندما أهدتها الصين كمية كافية من اليورانيوم العالي التخصيب لصنع قنبلتين ذريتين (بالإضافة إلى تصاميم لبناء الجهاز)، وكان ذلك قبل أشهر من اكتشاف أجهزة الاستخبارات الغربية ما حدث[18].

وواصلت الرياض إغناء ترسانتها العسكرية بالصواريخ الصينية ومنها تلك التي تنتمي إلى طراز أي. إف 21 والتي تم عقد صفقة سرية بشأنها في العام 2017، لتعلن وكالة المخابرات الأميركية لاحقاً أنها كانت على علم بها، وأن الرئيس جورج بوش الابن كان بدوره مطلعاً على الأمر، لكن لا أحد يمكنه أن يتصدى لرغبة الرياض في تأمين نفسها من المخاطر المحدقة بها، ولا سيما في ظل سعي إيران لتطوير برامجها الصاروخية الباليستية.

17. برنامج نووي سعودي سري بمساعدة الصين، موقع الزيرة الاخباري، 20/8/2020،
https://www.aljazeera.net/politics

18. سايمون هندرسون، هل تقدّم الصين المساعدة إلى السعودية لصنع قنبلة نووية؟، معهد واشنطن، 5 أغسطس 2020،
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hl-tqdwm-alsyn

وآخر الصفقات المعلنة كانت عام 2022، أشارت بعض الصحف الصينية عن صفقة عسكرية تمت بين المملكة العربية السعودية والصين في معرض الصين الدولي الـ (14) للطيران والفضاء، الذي يطلق عليه "معرض تشوهاي" الذي عقد في نوفمبر 2022، وبحسب تلك الصحف تشمل الصّفقة (300) طائرة من طراز (B CH-4) بدون طيار، وخط إنتاج للطائرات بدون طيار TB-001، و(15) مجموعة من صواريخ YJ-21E فرط الصوتية، ومجموعات متعددة من أنظمة الليزر Silent Hunter المضادة للطائرات[19].

الخاتمة

الصين بلد صناعي كبير ويبحث باستمرار عن أسواق عالمية، لذا، كان يصوغ استراتيجيته لخدمة مصالحه الاقتصادية، وكانت الاستراتيجية في الشرق الأوسط والخليج العربي بالتحديد هي ضمن طبيعة النشاط الاقتصادي الدولي، لكن بعد زيادة قوة الصين وتوسعها اقتصادياً ومع طبيعة التحولات الجيوسياسية الكبرى التي يشهدها العالم، لا سيما منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، شكلت الصين خريطة مغايرة لعلاقتها بما يخدم مصالحها، وبدأت تصوغ استراتيجية جدية قائمة على الشراكة الاستراتيجية مع البلدان الخليجية وبالأخص السعودية، شراكة استراتيجية تتعدى الاقتصاد ويدخل ضمنها المجال التقنية والعسكري، استراتيجية جديدة تزاحم فيها الولايات المتحدة في مناطق نفوذها، عبر المنافسة الاقتصادية وتوفير البدائل التي لا توفرها الولايات المتحدة لحلفائها، وهي بذلك تسعى لأن تكون منافس وبديل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبالفعل قد نجحت في إقامة علاقات استراتيجية مع المملكة العربية السعودية، وأن تكون شريكاً اقتصادياً، وعسكرياً قوي ينافس الولايات المتحدة في علاقاتها مع المملكة.

هناك تطور كبير في العلاقة بين المملكة العربية السعودية والصين، وسيزداد هذا التطور نتيجة عدة عوامل أهمها، إن الصين في علاقتها مع السعودية محكومة بعلاقة براغماتية نخبوية، تقتصر مع الحكومة ورجال الأعمال دون النظر إلى الشعب أو مطالب الشعب أو مقبولية الحكومة لدى الشعب (العلاقات الأمريكية الأوروبية مع المملكة والتي تثير دائماً مسالة حقوق الإنسان) فهي علاقات مدفوعة بدافع اقتصادي بحت، الصين بحاجة إلى الاعتماد كثيراً على النفط الخليجي نظراً لطموحاتها الاقتصادية الضخمة حول العالم، وبالتالي، لا خلاف على الأهمية الخليجية للصين

19. المملكة تحصل على أسلحة صينية متطورة بقيمة تتجاوز 4 مليارات دولار، صحيفة المناطق السعودية، 30 نوفمبر 2022، https://almnatiq.net

سواء من حيث موقعها على خط مبادرة الحزام والطريق إلى الأسواق العالمية، أو من حيث مخازنها النفطية كذلك أن المملكة موقنة أن الصين دولة كبيرة وستزاحم الولايات المتحدة في نفوذها العالمي مستقبلاً، وإن الصين الآن توفر ما عجزت أو رفضت أن توفره الولايات المتحدة من متطلبات تقنية وعسكرية تحتاجها الدول الخليجية لتحقق أمنها القومي، أو تقلل مخاوف دول الخليج والسعودية بالتحديد من إيران، والتي كانت الولايات المتحدة تضخم خطرها من أجل سوق السلاح وتوفير الحماية، لتدخل الصين وتحل معضلة الأمن القومي السعودي بالمصالحة الإيرانية السعودية.

لكن، وفي الوقت ذاته، لا ترغب المملكة في أن تخسر علاقاتها مع الولايات المتحدة بدافع زيادة علاقات مع الصين، لأنها تدرك أن الولايات المتحدة هي من تملك القوة العسكرية على أراضي الخليج وليس الصين وهي الضامن الحقيقي لأمن الخليج، والحامي لاستقرار الخليج وتدفق النفط للأسواق العالمية والتي تربطها مع دول الخليج الآن علاقة استراتيجية وتعد الولايات المتحدة منطقة الخليج منطقة نفوذ لها، في المقابل تدرك المملكة كذلك أن نفوذ الصين في تطور على المستوى العالمي عبر الدول التي تقع على (خط مبادرة الحزام والحرير)، وتدرك أيضاً أن دول الخليج العربي حلقة اتصال بين الصين ودول قارة أوروبا وأفريقيا، لذلك، تسعى المملكة لتكون جزء من هذا الطريق وشريك تجاري استراتيجي للصين، لذا، سيكون القرار الخليجي والسعودي في الاتجاه نحو تنويع علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية والانفتاح على الصين كقوة اقتصادية كبيرة، وهذا قد يخلف فرصة لتطور العلاقات الخليجية الصينية مستقبلاً.

إذن يمكن القول: إن العلاقات السعودية الصينية ستتوسع في مساراتها الاقتصادية والسياسية، والعسكرية، لكن لن تمتد إلى مستوى التحرك بعيداً عن المعسكر الأمريكي، وستسعى المملكة إلى سد احتياجاتها العسكرية التي لن توفرها إليها الولايات المتحدة من الصين، ومن ثم، سيكون هناك تعاون سعودي صيني اقتصادي كبير، وتعاون عسكري محدود الآن، وبعلم وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يتزايد في المستقبل إذا امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد السعودية باحتياجاتها العسكرية من أجل الحفاظ على ميزان القوة لديها مع دول ترى أنها تهدد أمنها القومي.